دور العمل الجمعوي في التوعية بمخاطر الطلاق ـــ رؤية سوسيولوجية

أ.د قريد سمير، قسم علم الاجتماع، جامعة قالمة، البريد الإلكتروني: gridsamir@hotmail.fr

أ.د خشمون محمد، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة باتنة 1، البريد الإلكتروني mohamed.khachmoune@univ-batna.dz

الملخص

سنحاول مقاربة هذا الموضوع سوسيولوجيًا من خلال الانطلاق أولًا من تحديد المفاهيم الأساسية المتمثلة في العمل الجمعوي باعتباره نشاطًا منظمًا يقوم به فاعلون مدنيون خارج الإطار الرسمي للدولة، يقوم على التطوع والتضامن بهدف خدمة المجتمع، والطلاق كظاهرة اجتماعية وقانونية تؤدي إلى تفكك الأسرة وتترتب عنها انعكاسات متعددة الأبعاد. ثم نتطرق إلى المقاربة السوسيولوجية المفسّرة لدور العمل الجمعوي في التوعية بمخاطر الطلاق، بالاعتماد على مفاهيم مثل الرأسمال الاجتماعي، البنى القيمية، والتنشئة الاجتماعية، لفهم كيف تساهم الجمعيات في بناء شبكات دعم وخلق وعي جماعي حول خطورة هذه الظاهرة. وأخيرًا، نسلط الضوء على الدور العملي الذي تضطلع به الجمعيات من خلال الحملات التحسيسية، جلسات الاستشارة الأسرية، والبرامج التربوية، التي تهدف إلى الوقاية من الطلاق أو التخفيف من آثاره، بما يجعل العمل الجمعوي شريكًا أساسيًا في حماية الأسرة وتعزيز استقرارها داخل المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الدور، العمل الجمعوي، التوعية الطلاق، رؤية سوسيولوجية

Abstract

We will attempt to approach this topic sociologically by first defining the key concepts, namely associative work as an organized activity carried out by civil actors outside the formal framework of the state, based on volunteerism and solidarity with the aim of serving the community, and **divorce** as a social and legal phenomenon that leads to family breakdown and entails multidimensional consequences.

We will then turn to the sociological perspective that explains the role of associative work in raising awareness of the risks of divorce, relying on concepts such as social capital, value structures, and socialization**, in** order to understand how associations contribute to building support networks and fostering collective awareness of the seriousness of this phenomenon.

Finally, we will highlight the practical role played by associations through awareness campaigns, family counseling sessions, and educational programs, which aim to prevent divorce or mitigate its effects, thus making associative work a key partner in protecting the family and strengthening its stability within society.

Keywords: role, associative work, divorce awareness, sociological perspective

مقدمة

يُعَدّ الطلاق من أبرز الظواهر الاجتماعية التي عرفت تزايدًا ملحوظًا في المجتمعات المعاصرة، وهو لا يقتصر على كونه إجراءً قانونيًا ينهي العلاقة الزوجية، بل يُمثل في جوهره مسألة اجتماعية معقّدة

تتداخل فيها عوامل اقتصادية وثقافية ونفسية، وتترتب عنها انعكاسات عميقة على الأفراد والأسر والمجتمع ككل. فالطلاق لا يؤثر فقط على الزوجين، بل يمتد إلى الأبناء الذين قد يعانون من اضطرابات سلوكية وتعليمية ونفسية، فضلًا عن تأثيره في شبكات القرابة والتماسك الاجتماعي.

في ظل هذه التحديات، يبرز دور العمل الجمعوي باعتباره آلية مجتمعية فاعلة تستند إلى قيم التضامن والتكافل الاجتماعي. فالجمعيات، بما تملكه من قرب من الأفراد وقدرة على التفاعل المباشر مع الفئات المختلفة، تستطيع أن تضطلع بمهمة التوعية بمخاطر الطلاق والحد من انتشاره عبر تنظيم حملات تثقيفية، وورش تدريبية، وبرامج دعم نفسي واجتماعي للأسر المعرضة للتفكك. كما أن الجمعيات تعمل على خلق فضاءات للنقاش والحوار حول قضايا الأسرة، مما يمنح الأزواج أدوات عملية لحل النزاعات وتجاوز الخلافات قبل أن تصل إلى مرحلة الانفصال.

من منظور سوسيولوجي، يمثل العمل الجمعوي تجسيدًا للرأسمال الاجتماعي، حيث يقوم على بناء شبكات من الثقة والتعاون بين الفاعلين داخل المجتمع، ويُعيد إنتاج منظومة من القيم المشتركة التي تشجع على الحفاظ على استقرار الأسرة. كما يندرج هذا الدور في إطار ما يسميه بورديو بالحقل الاجتماعي، إذ تدخل الجمعيات في منافسة أو تكامل مع مؤسسات أخرى كالمؤسسات الدينية والتعليمية والقضائية، بما يجعلها فاعلًا أساسيًا في ضبط السلوك الاجتماعي وإعادة تشكيل التمثلات الجماعية حول الزواج والطلاق.

وعليه، فإن دراسة دور العمل الجمعوي في التوعية بمخاطر الطلاق ليست مجرد رصد لأنشطة تطوعية، بل هي محاولة لفهم كيفية مساهمة المجتمع المدني في مواجهة ظاهرة سوسيولوجية مركبة، عبر تفعيل آليات الوقاية، والدعم، وإعادة بناء الروابط الاجتماعية، بما يضمن حماية الأسرة كخلية أساسية في بنية المجتمع.

سنحاول مقاربة هذا الموضوع سوسيولوجيًا من خلال الانطلاق أولًا من تحديد المفاهيم الأساسية المتمثلة في العمل الجمعوي باعتباره نشاطًا منظمًا يقوم به فاعلون مدنيون خارج الإطار الرسمي للدولة، يقوم على التطوع والتضامن بهدف خدمة المجتمع، والطلاق كظاهرة اجتماعية وقانونية تؤدي إلى تفكك الأسرة وتترتب عنها انعكاسات متعددة الأبعاد. ثم نتطرق إلى المقاربة السوسيولوجية المفسّرة لدور العمل الجمعوي في التوعية بمخاطر الطلاق، بالاعتماد على مفاهيم مثل الرأسمال الاجتماعي، البنى القيمية، والتنشئة الاجتماعية، لفهم كيف تساهم الجمعيات في بناء شبكات دعم وخلق وعي جماعي حول خطورة هذه الظاهرة. وأخيرًا، نسلط الضوء على الدور العملي الذي تضطلع به الجمعيات من خلال الحملات التحسيسية، جلسات الاستشارة الأسرية، والبرامج التربوية، التي تهدف إلى الوقاية من الطلاق أو التخفيف من آثاره، بما يجعل العمل الجمعوي شريكًا أساسيًا في حماية الأسرة وتعزيز استقرارها داخل المجتمع.

أولا-تحديد المفاهيم

1-العمل الجمعوي

تُظهر عملية تفكيك المفاهيم السوسيولوجية المرتبطة بالعمل الجمعوي تعددًا في الدلالات والمصطلحات التي استُعملت للتعبير عنه، مثل: الرابطة الطوعية، المنظمات الأهلية، المنظمات غير الحكومية، وغيرها، غير أن مصطلح »الجمعيات «يبقى الأكثر تداولًا في الحقل السوسيولوجي. ويُقصد

بالجمعيات، في هذا السياق، أنها وحدات اجتماعية مستقلة تتكون من مجموعة من الأفراد، تُنظمها قوانين خاصة، وتربط بين أعضائها علاقات سلوكية واجتماعية، وتسعى إلى تحقيق أهداف مشتركة تعكس حاجات المجتمع وتطلعاته. ومن ثَمّ فإن العمل الجمعوي يُفهم بوصفه ممارسة جماعية ذات طابع تطوعي وتضامني، تتميز عن غيرها من الوحدات الاقتصادية أو السياسية أو المهنية بفضل استقلاليتها، وإطارها القانوني، ودورها الفعّال في معالجة قضايا اجتماعية متزايدة الأهمية مثل التوعية بمخاطر الطلاق والحد من انعكاساته على الأفراد والمجتمع (قريد، 2013، صفحة 51).

في هذا السياق، يرتبط العمل الجمعوي بكونه ممارسة اجتماعية مؤسسية تستند إلى قيم التضامن والتطوع، وتسعى إلى تجسيد الرأسمال الاجتماعي من خلال بناء شبكات الثقة والتعاون بين الأفراد والجماعات. فهو لا يقتصر على كونه نشاطًا تطوعيًا ينجزه أفراد في إطار منظم، بل يتجاوز ذلك ليُشكل أداة للتنشئة الاجتماعية وإعادة إنتاج القيم والمعايير المشتركة داخل المجتمع. ومن هذا المنطلق، يكتسب العمل الجمعوي بعدًا سوسيولوجيًا مهمًا، إذ يساهم في معالجة مشكلات اجتماعية راهنة، ويؤدي دور الوسيط بين الدولة والمجتمع، كما يتيح للأفراد فضاءات للتعبير والمشاركة الفاعلة في القضايا التي تمس حياتهم اليومية، مثل التوعية بمخاطر الطلاق والوقاية من آثاره السلبية على تماسك الأسرة واستقرار المجتمع.

في السياق ذاته، يُعرَّف العمل الجمعوي على أنّه كل تنظيم يضم عددًا من الأفراد يجتمعون بصورة طوعية ومستقلة في إطار قانوني منظم، بهدف تقديم خدمات اجتماعية متنوعة وتفعيلها وترقيتها بأسلوب علمي وهادف، بما يخدم أفراد المجتمع ويساهم في توعيتهم وتحسيسهم بمختلف القضايا التي تمس حياتهم اليومية (بوصنوبرة، 2018، صفحة 31).

ويُعد هذا التعريف جامعًا بين البعدين القانوني والاجتماعي للعمل الجمعوي؛ فهو من جهة إطار منظّم يقوم على قواعد وضوابط رسمية، ومن جهة أخرى فضاء للتعبئة المجتمعية والمشاركة المواطِنة، بما يعزز الأدوار التوعوية والوقائية في مواجهة ظواهر اجتماعية معقدة مثل الطلاق.

في سياق آخر، يعرف **فوزي بوخريص** العمل الجمعوي بأنّه فضاء لممارسة الحرية والمشاركة المواطنة، ولإطلاق المبادرات الجماعية، وتجسيد قيم التضامن والتماسك الاجتماعي، فضلًا عن كونه مجالًا يساهم في خلق مناصب الشغل وتحقيق العدالة الاجتماعية (بوخريص، 2013، صفحة 7).

ويُبرز هذا التعريف البعد الشمولي للعمل الجمعوي، إذ لا يقتصر دوره على تقديم خدمات اجتماعية أو تنظيم أنشطة تطوعية، بل يتجاوز ذلك ليصبح آلية لتعزيز الديمقراطية التشاركية، حيث يمكّن الأفراد من التعبير عن آرائهم والمساهمة في صنع القرارات التي تخصهم. كما يجسد العمل الجمعوي من خلال هذا التصور ركيزة أساسية للتنمية الاجتماعية، عبر توسيع فرص الإدماج الاقتصادي، والحد من أشكال التهميش، وتقوية أواصر التعاون بين مختلف الفئات. ومن ثَمّ، يُنظر إليه كفاعل وسيط يجمع بين البعدين الحقوقي والاجتماعي، ويُسهم في بناء مجتمع متوازن أكثر عدالة وتماسكًا.

كما تمثل الجمعية في بعدها السوسيولوجي شكلاً من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي ينشأ بصفة إرادية من طرف مجموعة من الأفراد تجمعهم مصالح أو أهداف مشتركة، سواء كانت ثقافية، تربوية، بيئية أو خيرية. وهي بهذا المعنى تعد بنية وسيطة بين الفرد والدولة، تتيح فضاءً للتعبير والمشاركة والتطوع،

وتعمل على ترسيخ قيم التضامن والتعاون داخل المجتمع، بما يسهم في مواجهة التحديات الاجتماعية وتحقيق التنمية (Hautenne, 2004, p. 12).

وبالتالي، فإن الجمعية بهذا المعنى هي ممارسة جماعية تتجسد في المبادرات والأنشطة التي تضطلع بها الجمعيات، والتي تهدف إلى خدمة الصالح العام وتحقيق التوازن الاجتماعي. ويتجلى دوره في تعزيز الروابط الاجتماعية، نشر الوعي بمختلف القضايا التي تمس حياة الأفراد، والدفاع عن الفئات الهشة والمهمشة. كما يمثل وسيلة لإشراك المواطنين في الفعل الاجتماعي، وإتاحة الفرصة أمامهم للمساهمة في صنع القرار المحلي وبناء مجتمع أكثر عدلاً وتماسكاً.

في السياق القانوني، يُعرَّف العمل الجمعوي بأنه كل نشاط منظم تمارسه جمعية مُعتمدة قانوناً، يرتكز على مبدأ التطوع والمصلحة العامة، ويهدف إلى تجسيد الأهداف المسطرة في نظامها الأساسي. ويشمل هذا النشاط مختلف المبادرات والبرامج التي تنفذها الجمعية في مجالات اجتماعية، تربوية، ثقافية، رياضية، بيئية، أو خيرية، وفق ما يتيحه القانون المنظم للجمعيات (Akkouche, 2012, p. 13).

بهذا المعنى، يُعدّ العمل الجمعوي إطاراً قانونياً ومؤسسياً يتيح للمجتمع المدني المشاركة الفاعلة في التنمية المحلية والوطنية، من خلال تعبئة الجهود الفردية والجماعية، في إطار منظم، غير ربحي، وتحت رقابة السلطات المختصة لضمان الشفافية واحترام القوانين السارية.

وتبعا لذلك، تعتبر الجمعية إطار منظم يجمع أفرادًا أو هيئات لهم اهتمامات أو أهداف مشتركة، يقومون من خلاله بتبادل المعارف والخبرات وتنسيق الجهود في سبيل خدمة قضايا مهنية أو اجتماعية أو ثقافية أو إنسانية، وذلك في إطار تطوعي وغير ربحي. يتيح هذا التنظيم الجمعوي لأعضائه فضاءً للتعاون والحوار وتطوير المبادرات، كما يمنحهم قوة جماعية تتجاوز حدود مساهماتهم الفردية، من خلال القدرة على التأثير في محيطهم والمشاركة في صياغة حلول عملية تخدم الصالح العام، حيث يُعتبر العمل الجمعوي أداة أساسية في تحقيق التنمية المجتمعية، إذ يسهم في نشر الوعي وتقديم خدمات مهنية أو اجتماعية متنوعة مثل التكوين، التوجيه، الاستشارات، والدعم النفسي أو الثقافي. كما يضطلع بدور مهم في تمثيل صوت أعضائه والدفاع عن مصالحهم، فضلًا عن مساهمته في دعم المؤسسات الرسمية عبر توفير بدائل وأفكار عملية، والمشاركة في وضع سياسات أو مبادرات تعزز من تماسك المجتمع واستجابته لمختلف التحديات.

بناءً على ما ورد من تعاريف حول الجمعية باعتبارها مؤسسة غير ربحية تقوم على عقدٍ اجتماعي بين الأفراد، وتسعى إلى تقديم خدمات اجتماعية متنوعة، يمكننا القول إن العمل الجمعوي يمثل نشاطًا منظمًا ينبع من مبادرات طوعية، يهدف إلى خدمة الصالح العام، وتلبية حاجات المجتمع في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والتوعوية، بعيدًا عن الدوافع الربحية، معتمدًا على قيم التعاون والتكافل بين أفراده.

2-الطلاق

يُنظر إلى الطلاق، في السياق السوسيولوجي، على أنّه انفصال قانوني واجتماعي بين الزوجين، ينشأ نتيجة اختلافات عميقة في المبادئ والقيم تحول دون استمرار الحياة الأسرية. فهو لا يقتصر على إنهاء الرابطة القانونية، بل يعكس أيضًا انهيارًا في شبكة العلاقات الاجتماعية التي تربط الزوجين. وتعود أسبابه غالبًا إلى عوامل اجتماعية متعددة، مثل العنف اللفظي والجسدي، الصعوبات الاقتصادية، إدمان القمار أو

الكحول، وغيرها من الممارسات التي تقوّض الاستقرار الأسري. ومن ثَمّ، يُعد الطلاق ظاهرة مركّبة تحمل أبعادًا اجتماعية وثقافية ونفسية تتجاوز حدود الأسرة لتطال بنية المجتمع ككل (خشمون و سمير قريد، 2024، صفحة 10).

إن هذا التعريف يُبرز الطلاق كظاهرة سوسيولوجية ذات دلالات عميقة، إذ لا يمكن النظر إليه فقط كإجراء قانوني لإنهاء الزواج، بل كعملية اجتماعية تعكس اختلالات في القيم والعلاقات والأدوار داخل المجتمع. فالعوامل المؤدية إليه تعبّر عن أزمات في البنية الاجتماعية، سواء كانت اقتصادية أو ثقافية أو نفسية، مما يجعل الطلاق مؤشرًا على ضعف التكامل الأسري، وخللًا في آليات التكيف بين الأفراد. كما أنّ نتائجه تمتد إلى الأطفال، وشبكات القرابة، والمجتمع ككل، بما يهدد التماسك الاجتماعي ويزيد من التحديات المرتبطة بالتربية والاندماج الاجتماعي.

كما يُعرَّف الطلاق بأنه حلّ قانوني لعقد الزواج، وهو ظاهرة اجتماعية تتأثر إلى حد كبير بالاختلافات الثقافية والقيم السائدة في المجتمعات. فالإحصاءات المتاحة تبيّن أن معدلات الطلاق تبلغ ذروتها في الولايات المتحدة وغيرها من المجتمعات الغربية، في حين تبقى أدنى في المجتمعات السلطوية مقارنةً بالمجتمعات الديمقراطية. ويُعزى ذلك إلى أن الثقافة الديمقراطية تقوم على وعي الأفراد بحقوقهم الشخصية وسعيهم للمطالبة بها، مع افتراض المساواة في الحقوق والواجبات بين الزوجين داخل العلاقة الزوجية (ANICHE, 2015, p. 13).

ويرتبط الطلاق عادةً بالصراعات الزوجية، إذ يُنظر إليه كمؤشر على التوتر والضغط سواء بين الأفراد أو ضمن البنية الاجتماعية ككل. ورغم وجود العديد من القيود الأخلاقية والدينية التي تُحرّمه أو ترفضه، إلا أن معدلات الطلاق واصلت الارتفاع على المستوى العالمي، مما يجعله قضية تستقطب اهتمامًا متزايدًا في المجتمعات الحديثة.

علاوة على ذلك، يُعرَّف الطلاق، إلى جانب كونه انفصالًا قانونيًا بين الزوجين، كظاهرة اجتماعية تحمل انعكاسات عميقة على البنية الأسرية، خصوصًا على الأطفال. إذ تشير الدراسات السوسيولوجية إلى أنّ الطلاق يُعد من أبرز مصادر الضغط النفسي والاجتماعي، حيث يخلّف آثارًا سلبية مستمرة على النمو العاطفي والسلوكي والتحصيل الدراسي للأطفال، وهي مشكلات تمتد من الطفولة إلى المراهقة وحتى الرشد، مما يجعل الطلاق ليس مجرد حدث قانوني، بل ظاهرة اجتماعية تؤثر على الاستقرار الأسري والتماسك المجتمعي (Damota, 2019, p. 6).

وبالتالي، يُعدّ الطلاق ظاهرة شائعة في المجتمع المعاصر، وأحد أكبر مصادر الضغوط الحياتية بالنسبة للأفراد المعنيين به، بما يحمله من عواقب سلبية قوية على الصحة النفسية والجسدية لجميع أفراد الأسرة. وقد شكّل أثر الطلاق على رفاه الأطفال موضوعًا للبحث لعقود طويلة، حيث اعتُبر سببًا في مجموعة من المشكلات السلوكية والانفعالية الخطيرة والمستديمة لدى الأطفال والمراهقين.

إلى جانب الطلاق القانوني، يعيش الأفراد ما يُعرف بـ الطلاق العاطفي، وهو عملية نفسية تدريجية يمر فيها الزوجان بمراحل من الإنكار، والعدائية، والاكتئاب، قبل الوصول إلى تقبّل فكرة انتهاء العلاقة الزوجية. وتؤثر هذه المرحلة في قدرتهم على اتخاذ قرارات متزنة بخصوص شؤون الأسرة، مما يجعل الحاجة ملحّة إلى الدعم النفسي والاجتماعي. ومن هنا، برزت أهمية الاستشارات الأسرية والبرامج التوعوية

التي تساعد الأزواج على تجاوز صدمة الانفصال، والحد من الآثار السلبية على الأطفال، الذين غالبًا ما يعانون مشاعر الفقدان والخوف والذنب نتيجة انهيار الأسرة (Payne, 1999–2000, p. 669)

وعلى كل، يمكننا تعريف الطلاق إجرائيا على أنه انفصال قانوني واجتماعي بين الزوجين، يؤدي إلى إنهاء العلاقة الأسرية المنظمة بعقد الزواج، ويترتب عنه آثار متعددة تمس الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد المعنيين، سواء تعلق الأمر بالزوجين أو بالأبناء. ولا يقتصر الطلاق على كونه إجراءً قانونيًا ينظم الحضانة والنفقة وتقسيم المسؤوليات، بل يمثل أيضًا تجربة إنسانية معقدة غالبًا ما تصاحبها صعوبات عاطفية وضغوط نفسية.

ثانيا-المقاربة السوسيولوجية المفسّرة لدور العمل الجمعوي في التوعية بمخاطر الطلاق

يُنظر إلى الحياة الاجتماعية، من منظور سوسيولوجي، على أنها نسق من الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد داخل المجتمع، حيث تترتب عن هذه الأدوار توقعات سلوكية تنظم العلاقات وتوجه التفاعلات. ومن هذا المنطلق برزت نظرية الدور باعتبارها أداة تفسيرية لفهم السلوك الإنساني، إذ ترى المقاربة الوظيفية البنائية أن الأدوار تمثل اللبنات الأساسية للنظام الاجتماعي، حيث يحدد كل دور حقوقًا وواجبات تُسهم في استقرار المجتمع وضبط سلوك أفراده. أما المقاربة التفاعلية الرمزية فتؤكد أن هذه الأدوار ليست ثابتة بل تتشكل وتُعاد صياغتها باستمرار عبر التفاعلات اليومية والتفاوض الرمزي بين الأفراد (Grid, 2025, p. 693).

في هذا السياق، يمكن إسقاط هذه الرؤية على ظاهرة الطلاق باعتبارها وضعية اجتماعية تمثل اختلالاً في أداء الأدوار داخل النسق الأسري. فالطلاق لا يقتصر على الانفصال القانوني فحسب، بل يمر عبر ما يُعرف بـ الطلاق العاطفي الذي يتجلى في فقدان التفاهم العاطفي والوجداني بين الزوجين، وتراجع القدرة على القيام بالأدوار الزوجية والأسرية كما تحددها القيم والثقافة السائدة. هذا الانهيار التدريجي في الأدوار يؤدي إلى توترات وصراعات تنعكس سلبًا على الأطفال وعلى استقرار النسق الأسري برمته.

وهنا يبرز دور العمل الجمعوي كفاعل اجتماعي أساسي في التوعية بمخاطر الطلاق والوقاية من آثاره. فمن منظور بنائي وظيفي، تسهم الجمعيات في إعادة ضبط الأدوار الأسرية عبر نشر الوعي بالقيم الزوجية، وتوضيح الحقوق والواجبات المتبادلة، وتنظيم حملات إرشاد ودورات تكوينية تساعد الأفراد على أداء أدوارهم الأسرية بما يضمن استقرار المجتمع. أما من منظور تفاعلي رمزي، فإن العمل الجمعوي يوفر فضاءات للتفاعل والحوار تسمح للأفراد بإعادة صياغة أدوارهم الزوجية والأسرية بشكل أكثر مرونة، عبر تبادل الخبرات والتجارب، وتعلم استراتيجيات التكيف مع الأزمات العاطفية والنفسية المرافقة للطلاق.

كما يُنظر إلى المنهج الوقائي التأهيلي كإحدى الآليات الحديثة التي يوظفها العمل الجمعوي في التفاعل مع المجموعات الاجتماعية، من أجل إحداث تغييرات ملموسة في أنماط التفكير والسلوك ضمن الأسرة والبيئة المحيطة بها. فالعمل الجماعي لا يُعد مجرد وسيلة تقنية، بل إطارًا تفاعليًا يُسهم في إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية المتأثرة بالعوامل النفسية والضغوط المجتمعية المرتبطة بمخاطر الطلاق، وخاصة الطلاق العاطفي. ومن خلال هذا المنهج، يوظف الفاعلون الجمعويون استراتيجيات متنوعة مثل تعديل السلوك، وحل المشكلات، والتعلم الذاتي، باعتبارها أدوات للتأثير في القيم والتمثلات الاجتماعية للأزواج، بهدف الوقاية من السلوكيات غير المتكيفة التي قد تُعمّق من احتمالية التفكك الأسري. وبذلك يصبح

العمل الجمعوي فضاءً للتوعية المجتمعية يُسهم في تعزيز الوعي الجمعي بمخاطر الطلاق العاطفي، وتقوية الروابط الأسرية ضمن سياق أوسع من التضامن الاجتماعي (Mohamed, 2021, p. 86).

من منظور سوسيولوجي، لا يمكن فهم ظاهرة الطلاق بالاعتماد فقط على الجوانب الفردية أو الموضوعية الجزئية مثل الأيديولوجيا الشخصية أو الوضع الاقتصادي أو طبيعة الأسرة النووية، بل يتطلب الأمر النظر أيضًا إلى البنية الاجتماعية الكلية التي تشمل الثقافة والتقاليد والقيم والدين ودور الدولة، باعتبارها محددات أساسية تفسر ما يحدث داخل المؤسسة الأسرية. فالعائلة، التي كانت تُختزل قديمًا في بعدها البيولوجي المرتبط بالتكاثر، أصبحت اليوم مؤسسة اجتماعية معقدة تتقاطع فيها أبعاد اقتصادية ونفسية وثقافية وتعليمية ودينية وسياسية، مما يجعلها فضاءً للتوترات الاجتماعية ومصدرًا لإشكالات سوسيولوجية متعددة. وهنا يبرز دور العمل الجمعوي باعتباره وسيطًا بين الأفراد والبنية الاجتماعية، حيث يسعى إلى التوعية بمخاطر الطلاق عبر معالجة هذه العوامل البنيوية المعقدة، وتقديم برامج توجيهية وتربوية تُمكّن الأسر من مواجهة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تهدد استقرارها.

استناداً إلى مقاربة رأس المال الاجتماعي، التي وضع أسسها بيير بورديو وطوّرها لاحقاً باحثون مثل جيمس كولمان وروبرت بوتنام، يُنظر إلى الشبكات الاجتماعية والعلاقات التفاعلية داخل المجتمع باعتبارها مورداً جماعياً يمكن توظيفه لتحقيق أهداف مشتركة وتعزيز الرفاه الاجتماعي. فالثقة المتبادلة، والروابط الاجتماعية، والمعايير التي تضبط التفاعل بين الأفراد، تمثل ركائز أساسية لتسهيل التعاون وتبادل الدعم داخل المجتمع. وفي إطار التوعية بمخاطر الطلاق، يسمح هذا المنظور بفهم أعمق لدور العمل الجمعوي في تعبئة رأس المال الاجتماعي، حيث تعمل الجمعيات على بناء جسور الثقة، وترسيخ قيم التضامن، وتفعيل آليات التواصل بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين. وكلما ارتفعت جودة وكثافة هذه العلاقات، زادت فعالية العمل الجمعوي في نشر الوعي والحد من تداعيات الطلاق، بما يساهم في حماية التماسك الأسري ودعم الاستقرار الاجتماعي (Nyamari, 2024, p. 20).

يمكن النظر إلى العمل الجمعوي من خلال مقاربة رأس المال الاجتماعي باعتباره فضاءً يتيح بناء الثقة وتشكيل شبكات متينة تُعد موردًا أساسيًا لدعم الأفراد والجماعات. فكما أبرزت دراسات نان لين وزملائه، فإن قوة الروابط القوية داخل الشبكات الاجتماعية توفر إمكانات عالية للتعاون والتكافل، بخلاف الطرح الذي يركز فقط على الروابط الضعيفة. ومن هذا المنطلق، يُشكل العمل الجمعوي رصيدًا اجتماعيًا يسمح لأعضائه بالاعتماد المتبادل وتبادل الموارد والخبرات، بما يعزز من قدرتهم على مواجهة التحديات وتحقيق مشاريع مشتركة (بورتيز، 2019، صفحة 134).

تتجلى هذه الديناميكية في دور العمل الجمعوي في التوعية بمخاطر الطلاق، حيث تعمل الجمعيات على بناء شبكات من الثقة والتكافل بين الأفراد والأسر، بما يتيح لها أن تكون فضاءً للتبادل والتعاون في مواجهة هذه الظاهرة. فبفضل ما تولده من رأس مال اجتماعي قائم على الروابط القوية، تستطيع الجمعيات تعزيز وعي الأزواج بقيمة الاستقرار الأسري وأهمية الحوار والتفاهم في حل الخلافات الزوجية.

كما تسهم هذه الشبكات في توفير موارد معرفية ودعم نفسي واجتماعي للأسر المهددة بالانفصال، من خلال الندوات، الدورات التدريبية، والاستشارات الأسرية، ما يجعلها أداة فعالة لتجسيد الثقة المتبادلة وتحويلها إلى طاقة اجتماعية وقائية. وبهذا يصبح العمل الجمعوي ليس مجرد إطار تنظيمي توعوي، بل

قوة اجتماعية قادرة على الحد من مخاطر الطلاق عبر توظيف رأس المال الاجتماعي في حماية كيان الأسرة وتعزيز تماسك المجتمع.

الواضح هنا، أن مقاربة رأس المال الاجتماعي تتيح فهماً عميقاً لدور العمل الجمعوي في التوعية بمخاطر الطلاق، حيث تنظر إلى الروابط الاجتماعية والثقة والمعايير المتبادلة باعتبارها موارد جماعية يمكن توظيفها لتعزيز التعاون والتضامن داخل المجتمع. ومن خلال هذا المنظور، يُنظر إلى الجمعيات باعتبارها فضاءات لإنتاج رأس مال اجتماعي فعّال يُسهم في نشر الوعي، تقوية شبكات الدعم، والحد من الآثار السلبية للطلاق على الأفراد والأسر، بما يعزز التماسك الأسري والاستقرار الاجتماعي.

ثالثا-دور العمل الجمعوي في التوعية بمخاطر الطلاق

يُعدّ العمل الجمعوي ركيزة أساسية في التوعية بمخاطر الطلاق، من خلال ما يقدمه من خدمات اجتماعية تهدف إلى الوقاية والدعم والمرافقة. فهو يسهم، عبر برامجه المختلفة، في توجيه الأزواج نحو أساليب التواصل السليم، وحل النزاعات الأسرية بطرق بنّاءة، كما يوفّر فضاءات للإرشاد النفسي والاجتماعي تساعد على تخفيف الضغوط والتوترات التي قد تؤدي إلى تفكك الأسرة. وتكتسب هذه الجهود الجمعوية أهميتها لكونها لا تقتصر على تقديم الدعم بعد وقوع الطلاق، بل تمتد إلى التوعية المسبقة بمخاطره وآثاره السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع، بما يرسخ ثقافة أسرية أكثر وعياً وقدرة على مواجهة التحديات. ومن ثَمَّ، يصبح العمل الجمعوي شريكاً فعّالاً في تعزيز التماسك الاجتماعي والحد من تفاقم ظاهرة الطلاق.

في هذا السياق، تتوزع الخدمات الاجتماعية الموجهة للمطلقين إلى ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد العلاجي الذي يسعى إلى إحداث التغيير أو تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وبُعد حل المشكلات في العلاقات الإنسانية الذي يهدف إلى تعزيز الانسجام الاجتماعي والحد من التوترات البين-شخصية، ثم بعد التنمية الاجتماعية الذي يعمل على إحداث التغيير المجتمعي الإيجابي. ويمكن أن تتجسد هذه الأبعاد من خلال أساليب التدخل المختلفة، مثل العمل الفردي، أو العمل الجماعي، أو العمل المجتمعي، إلى جانب البحث والإدارة كأدوات مكمِّلة. وفي هذا السياق، يبرز دور الجمعيات في نقل هذه الخدمات إلى الميدان، ليس فقط عبر الدعم العلاجي المباشر، وإنما كذلك من خلال الأنشطة الجماعية والتوعوية التي تسهّل إعادة إدماج المطلقين في نسيجهم الاجتماعي وتمنحهم مساحة للتعبير والتفاعل (Mbedzi & Heiletje Marili Williams, 2021, pp. 133- 134)

ورغم أهمية هذه الأبعاد في التخفيف من الأضرار الاجتماعية والنفسية للطلاق، تكشف الدراسات أن الخدمات الاجتماعية الموجهة للمطلقين لا تزال محدودة في الأبحاث العلمية، حيث يتركز الاهتمام غالباً على النساء والأطفال دون النظر إلى المطلقين أنفسهم كفئة بحاجة إلى الرعاية والتأطير. وهنا يظهر العمل الجمعوي كفاعل أساسي في سدّ هذه الفجوة، من خلال برمجة مبادرات للتوعية بمخاطر الطلاق، وتنظيم ورشات للإرشاد الأسري، وخلق شبكات دعم مجتمعية تقلل من آثار العزلة والضغط النفسي. وبذلك يصبح العمل الجمعوي ليس مجرد وسيط مكمل للخدمات الاجتماعية الرسمية، بل فضاءً فاعلاً يعزز الوقاية، ويقوّي التضامن الاجتماعي، ويسهم في بناء ثقافة أسرية واعية قادرة على مواجهة تحديات الطلاق.

في ضوء المقاربة السوسيولوجية لدور العمل الجمعوي، يتضح أن شبكات الدعم الاجتماعي التي يوفرها المجتمع المدني تُعد عاملًا حاسمًا في مساعدة الأفراد على التكيف مع مرحلة الانفصال والطلاق. فالعمل الجمعوي، من خلال برامجه وأنشطته التوعوية، يسهم في بناء فضاءات للدعم العاطفي والاجتماعي، خاصة للنساء اللواتي أظهرت الدراسات أنهن أكثر استفادة من هذا النوع من الدعم مقارنة بالرجال. ومن هنا، يصبح الدور الجمعوي محوريًا في سد فجوة الضعف في شبكات الدعم لدى الرجال، عبر تشجيعهم على طلب المساندة وتوفير منصات ملائمة لتعزيز روابطهم الاجتماعية (Vukalovich & Nerina Caltabiano, 2008, p. 148)

كما أن العمل الجمعوي لا يقتصر على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي فقط، بل يمتد ليشمل التدخلات التعليمية والتثقيفية، التي تُسهم في توعية المطلقين والمقبلين على الطلاق بمخاطره وآثاره. فمثل هذه البرامج لا توفر المعلومات فحسب، بل تثير أيضًا النقاش حول قضايا جوهرية ينبغي التعامل معها، مما يساعد على بناء استراتيجيات تكيف أكثر فاعلية. وبالنظر إلى الفروق بين الجنسين في أساليب التكيف، فإن دور الجمعيات يبرز في تصميم تدخلات تراعي هذه الاختلافات، بما يضمن تعزيز تقدير الذات وتلبية الاحتياجات المتباينة لكل من الرجال والنساء. وبشكل عام، فإن تقوية الدعم الاجتماعي عبر العمل الجمعوي يُعد ركيزة أساسية لتحقيق تكيف أفضل بعد الطلاق والتقليل من آثاره السلبية على الأفراد والمجتمع.

أما الاستراتيجيات التي يمكن أن يتبناها العمل الجمعوي، فتشمل :استراتيجية إحداث التغيير الاجتماعي المحلي من خلال الكشف المبكر عن حالات الطلاق المبطّن وتقديم الدعم اللازم لها؛ استراتيجية المشاركة التي تقوم على إشراك مختلف الفاعلين المحليين، من أسر وأئمة ومعلمين وأخصائيين اجتماعيين، في جهود التوعية؛ استراتيجية تعديل السلوك التي تهدف إلى غرس أنماط سلوكية إيجابية تعزز ثقافة الحوار وحل النزاعات الأسرية؛ إضافة إلى استراتيجية التفاوض والإقناع عبر فتح قنوات للتواصل بين الأزواج المتنازعين وإيجاد حلول وسطية تحفظ استقرار الأسرة (محمود، 2024، الصفحات 295- 296)

ومن أجل تحقيق هذه الاستراتيجيات على أرض الواقع، يتعين على الجمعيات اعتماد مجموعة من المجالات المهنية التي يديرها الأخصائيون الاجتماعيون، مثل: الاستماع والإرشاد الأسري، تقديم الاستشارات النفسية والاجتماعية، التوسط في حل المشكلات الزوجية، وتنظيم أنشطة توعوية قانونية وشرعية حول حقوق وواجبات الزوجين. كما ينبغي أن تواكب هذه التدخلات مقترحات عملية، كإنشاء مراكز متخصصة للإرشاد الأسري داخل الجمعيات، تكوين متطوعين قادرين على التدخل في حالات الأزمات، وتكثيف الحملات التوعوية في الأحياء والمؤسسات التعليمية والدينية.

وبذلك، يصبح العمل الجمعوي أداة وقائية وعلاجية في مواجهة الطلاق، ليس فقط من خلال التدخل في الأزمات الأسرية، بل أيضًا عبر بناء وعي اجتماعي شامل يعزز قيم التماسك والتضامن، ويساهم في الحد من تفكك الأسر وتداعياته على المجتمع ككل.

في هذا السياق، أكدت العديد من الدراسات بضرورة إلزام المقبلين على الزواج بدورات تأهيلية وتثقيفية في فنون الحياة الزوجية وأساليب إدارة الخلافات، على أن يتم ذلك من خلال الجمعيات التوعوية كجمعية واعي وماودة، مع إدراج مضامين خاصة بأهمية الأسرة وأدوارها في المناهج التعليمية، خاصة في المرحلة الأساسية، لما لها من تأثير كبير في بناء وعي الناشئة وتوجيه قيمهم. كما شددت التوصيات على تعزيز برامج التوعية الأسرية المتعلقة بفن العلاقات الزوجية والتنشئة السليمة للأبناء، وتشجيع إنشاء

مكاتب للاستشارات الأسرية كآلية حديثة للتوفيق بين الأزواج وإصلاح ذات البين، فضلاً عن تكثيف الندوات والمؤتمرات الأسرية في وسائل الإعلام، وإنشاء مؤسسات متخصصة كالحضانات ورياض الأطفال الموجهة لفائدة أبناء الأسر المفككة، مع تزويدهم ببرامج تربوية ونفسية مناسبة (السلمي، 2022، صفحة 375).

في السياق ذاته، أظهرت الدراسات الحديثة أهمية تطوير برامج موجهة خصيصاً لأبناء الأسر المطلقة لمساعدتهم على التكيف مع تداعيات الطلاق، حيث أثبتت فعالية العمل الجماعي في المدارس والمراكز الاجتماعية كوسيلة لدعم الأطفال ومساعدتهم على التعبير عن مشاعرهم والتعامل مع الضغوط النفسية والاجتماعية التي يفرضها الانفصال الأسري. وقد أثمرت العديد من البرامج التربوية والنفسية – مثل *الأسر في مرحلة الانتقال* و*مشروع أنماط الأسرة* –نتائج إيجابية في تعزيز تقدير الذات، والقدرة على حل المشكلات، وتقليل مستويات القلق والاكتئاب والسلوك العدواني لدى الأطفال، مما يعكس الدور الحيوي لهذه التدخلات الوقائية في حماية النشء من الانحرافات السلوكية والاضطرابات النفسية (ROSE, 2009, pp. 224- 225).

كما توصي البحوث بضرورة إدماج مثل هذه البرامج في المؤسسات التربوية والاجتماعية، وتكثيف ورش العمل والأنشطة الجماعية الموجهة لأبناء الأسر المفككة، إلى جانب إشراك أولياء الأمور والمعلمين في هذه المبادرات لضمان تكامل الأدوار وتحقيق أفضل النتائج. كما يُقترح تعميم التجارب الناجحة على نطاق واسع، مع توفير الدعم المؤسسي والتمويلي اللازم، بما يساهم في الحد من التداعيات السلبية للطلاق على الأطفال، ويعزز تماسك المجتمع عبر الاستثمار في تنشئة جيل أكثر توازناً واستقراراً.

خلاصة

يُعَدّ الطلاق من أبرز الظواهر الاجتماعية التي تعكس تحولات بنيوية وثقافية داخل المجتمع، لما يترتب عنه من آثار نفسية واجتماعية واقتصادية تمسّ الزوجين والأبناء والمحيط الأسري على حد سواء. ومن منظور سوسيولوجي، يُنظر إلى الطلاق باعتباره ليس مجرد قرار فردي، بل نتاجاً لتشابك عوامل بنيوية مثل التغيرات الاقتصادية، والتحولات الثقافية، وضعف شبكات الدعم الاجتماعي، الأمر الذي يجعل معالجته مسؤولية جماعية تتجاوز حدود الأسرة لتشمل المجتمع المدني ومؤسساته.

في هذا السياق، يبرز العمل الجمعوي كفاعل رئيسي في التوعية بمخاطر الطلاق، من خلال ما يقدّمه من خدمات اجتماعية وتثقيفية تهدف إلى تعزيز الوعي الأسري ونشر ثقافة الحوار والتفاهم بين الأزواج. إذ تُعنى الجمعيات التوعوية بتنظيم دورات تأهيلية للمقبلين على الزواج، وتقديم استشارات أسرية للمتزوجين، إلى جانب تنظيم ندوات وحملات إعلامية تسعى إلى إبراز خطورة الطلاق على تماسك المجتمع واستقراره. هذه المبادرات تُسهم في الوقاية عبر تنمية مهارات إدارة الخلافات الزوجية، وتشجيع قيم المسؤولية المشتركة، بما يحول دون تفكك الروابط الأسرية.

ومن منظور رأس المال الاجتماعي، يمكن النظر إلى العمل الجمعوي باعتباره وسيطاً يعزز الثقة المتبادلة ويعيد بناء شبكات التضامن بين الأفراد، مما يسهم في تحصين الأسرة ضد الأزمات. فالجمعيات تتيح فضاءات للتواصل والتفاعل الاجتماعي، وتوفر موارد معرفية ونفسية تدعم الأزواج في مواجهة التحديات، وهو ما يرفع من مستوى الاندماج الاجتماعي ويحد من الانعزال الذي قد يقود إلى الطلاق.

وعليه، يمكن القول إن دور العمل الجمعوي في التوعية بمخاطر الطلاق يتجاوز البعد الوقائي إلى بعد بنائي أعمق، إذ يساهم في إعادة صياغة القيم الأسرية بما يتلاءم مع متطلبات التحولات الاجتماعية المعاصرة، ويعزز من مكانة الأسرة كخلية أساسية في المجتمع. ومن ثمّ، فإن الاستثمار في العمل الجمعوي ليس مجرد معالجة لظاهرة اجتماعية قائمة، بل هو استراتيجية طويلة المدى لترسيخ الاستقرار الاجتماعي وبناء مجتمع أكثر تماسكاً.

قائمة المراجع

1. سلمان عون السلمي. (2022). عض العوامل المؤدية للطلاق ودور الأخصائي الأسري في الحد منها (دراسة تطبيقية على عينة عشوائية من الأخصائيين الاجتماعيين بلجنة إصلاح ذات البين بمحافظة الكامل). *المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد 3*(العدد 28).
2. سمير قريد. (2013). *حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
3. صفاء عزيز محمود. (2024). فاعلية دور الجمعيات الاهلية مع الأسر حديثة التكوين للحد من مشكلة الطلاق المبكر بمحافظة الفيوم. *مجلة كلية الخدمة االجتماعية للدراسات والبحوث االجتماعية - جامعة الفيوم*(العدد 35).
4. عبد الله بوصنوبرة. (2018). دور الخدمة الاجتماعية في رعاية الشباب (الحركة الجمعوية). عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.
5. فوزي بوخريص. (2013). *مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات*. المغرب: افريقيا الشرق.
6. محمد خشمون، و سمير قريد. (2024). ظاهرة الطلاق وتأثيرها على التماسك الأسري في المجتمع الجزائري -دراسة تحليلية للأسباب والآثار الاجتماعية والنفسية الحلول المطروحة لمواجهتها-. الملتقى الوطني حول ظاهرة الطلاق عند الأزواج الشباب في الجزائر بين المشكلات النفسية والتغيرات الاجتماعية. الجزائر: جامعة باتنة 1.
7. ANICHE, A. (2015). SOCIOLOGICAL APPROACH TO THE STUDY DIVORCE AS A SOCIAL PROBLEM AND NIGERIAN SITUATION: IMPERATIVES FOR SUSTAINABLE SOLUTIONS. *Global Journal of Applied, Management and Social Sciences (GOJAMSS), Vol.8*.
8. Damota, M. D. (2019). The Effect of Divorce on Families' Life. *Journal of Culture, Society and Development, Vol.46*.
9. Grid, S. (2025). The Role of Community Work in Promoting Health Cultur - A Sociological Perspective-. *Journal El-Baheth in Human and Social Sciences, Vol 16* (N°02).
10. Mbedzi, R. P., & Heiletje Marili Williams. (2021). ENHANCING THE WELLBEING OF DIVORCED PERSONS THROUGH SOCIAL WORK SERVICES: SERVICE-USERS' EXPERIENCES AND SUGGESTIONS. *Social Work/Maatskaplike Werk, 57*(2).

11. Mohamed, H. A. (2021). Professional Intervention Of Social Group Work Using Preventive Rehabilitative Approach And Mitigation Of Emotional Divorce Risks For The Newlywed Women. *The Egyptian Journal of Social Work (EJSW), Vol 11*(Issue.1).

12. Nyamari, T. (2024). Social Capital and Community Development. *International Journal of Humanity and Social Sciences, Vol. 3*(No. 1).

13. Payne, J. D. (1999–2000). Family Conflict Management and Family Dispute Resolution on Marriage Breakdown and Divorce: Diverse Options. *Revue générale de droit, Volume 30*(numéro 4).

14. ROSE, S. R. (2009). A Review of Effectiveness of Group Work with Children of Divorce. *Social Work With Groups, Volume 32* (Issue 3).

15. Vukalovich, D., & Nerina Caltabiano. (2008). The Effectiveness of a Community Group Intervention Program on Adjustment to Separation and Divorce. *JOURNAL OF DIVORCE & REMARRIAGE, 48*(3).